

## تغيير النظام والحملة الشاملة ضد إيران

على خلفية ضعف إيران: كيف يتوافق تورط إسرائيل المحتمل في زعزعة استقرار النظام الإيراني مع أهدافها الشاملة في الحملة الأوسع ضد طهران؟

لقد عادت مسألة تغيير النظام في إيران إلى الظهور مؤخراً في ضوء الضعف الذي أصابها في أعقاب الضربة الإسرائيلية، والضربة الخطيرة التي وجهت للمحور الموالي لإيران - والتي بلغت ذروتها بانتهيار نظام الأسد - وانتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة. وتزعم هذه المقالة أنه إذا اتخذت إسرائيل قراراً استراتيجياً بتعزيز تغيير النظام في إيران (بغض النظر عن جدوى ذلك أو البدائل الممكنة للنظام الحالي)، فإن الوسائل والأساليب اللازمة لتحقيق هذا الهدف ينبغي تقييمها وفقاً لمعيارين رئيسيين. الأول هو ما إذا كانت هذه الوسائل (التي لن نناقشها في هذه المقالة) قادرة على تحويل ميزان القوى بين النظام الإيراني ومعارضيه لصالح الأخيرين. والثاني هو ما إذا كانت التدابير المستخدمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأوسع لإسرائيل في حملتها ضد إيران - احتواء برنامجها النووي في المقام الأول - تساهم في تحقيق هدف تغيير النظام أو تعيقه. وبالتوازي مع ذلك، من الضروري أيضاً أن ندرس ما إذا كانت الوسائل المستخدمة لتعزيز تغيير النظام من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأخرى لإسرائيل أو تؤخره. إن هذه ليست دعوة إلى اتباع نهج سلبي أو دفاعي تجاه إيران، بل إنها اقتراح لتقييم مسارات العمل الممكنة بشكل نقدي وعملي، واختيار الخيار الأكثر فعالية مع أقل قدر من المخاطر. وفي كل الأحوال، ينبغي لإسرائيل أن تتجنب وضع آمال غير واقعية على تغيير النظام في إيران باعتباره الحل النهائي لكل التهديدات التي تشكلها الجمهورية الإسلامية، وخاصة برنامجها النووي الجاري.

لقد أعادت سلسلة من التطورات الأخيرة فتح مسألة تغيير النظام في إيران. لقد أدت الضربة الإسرائيلية في 26 أكتوبر 2024، والتي ألحقت الضرر بنظام الدفاع الجوي الإيراني وقدرات إنتاج الصواريخ الباليستية - إلى جانب الضربة الشديدة التي وجهت للمحور الموالي لإيران في المنطقة، وخاصة إضعاف حزب الله وانهيار نظام الأسد - إلى دفع البعض في إسرائيل إلى رؤية فرصة للاستفادة من ضعف الجمهورية الإسلامية المتزايد للدفع باتجاه تغيير النظام. يواجه النظام الإيراني بالفعل تحديات داخلية متزايدة، في المقام الأول أزمة اقتصادية وأزمة شرعية. علاوة على ذلك، فإن انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة والعودة المتوقعة للإدارة الأمريكية الجديدة إلى سياسة الضغط الأقصى على إيران يخلق أيضاً فرصة لإضعاف النظام في طهران. هذا على الرغم من التصريح الأخير لبريان هوك، الذي كان مبعوث إيران في إدارة ترامب السابقة، بأن إدارة ترامب لا تسعى إلى تغيير النظام في إيران، بل لإضعافه فقط. إن النقاش الدائر حول تغيير النظام في إيران يستند إلى حد كبير إلى التقييم القائل بأن السبيل الوحيد لتغيير السياسات الضارة التي ينتهجها النظام الإيراني هو استبداله. ومن غير المرجح أن يتخلى النظام الحالي عن مفاهيمه الأيديولوجية، أو ينبذ عدائه لإسرائيل والولايات المتحدة، أو يتخلى عن طموحاته في توسيع نفوذه الإقليمي والحصول على الأسلحة النووية.

في الأونة الأخيرة، أفاد الصحافي عاموس هاريل أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بدأ في إطلاع الصحافيين على "نافذة ذهبية من الفرص" التي ظهرت الآن "للاعتناء" بالبرنامج النووي الإيراني وربما أيضاً للإطاحة بالنظام في طهران. ونقلت الصحافية شيريت أفيتان كوهين عن مصادر في إسرائيل اعتقادها بأن أولئك داخل دائرة الرئيس ترامب يعدون خطراً للإطاحة بالنظام الإيراني. وصرح عضو الكنيست أميت هالي في من حزب الليكود، وهو عضو في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، في ليلة الضربة الإسرائيلية على إيران

أن أهداف الحملة يجب أن تكون واضحة - "الإطاحة بنظام آيات الله الصغير في لبنان والكبير في إيران". وقد سُمعت مؤخراً دعوات لتعزيز تغيير النظام في إيران خارج النظام السياسي. [وزعم](#) جاكوب ناجل ومارك دوبيوتز أن إسرائيل لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي وتكتفي بردع إيران فحسب، بل يجب عليها بدلاً من ذلك التحول إلى هجوم استباقي للإطاحة بالنظام الإيراني. ولقد كتبوا أن إسرائيل قد حصلت الآن على فرصة للقيام بذلك، وذلك بفضل انتخاب إدارة داعمة في واشنطن. وعلى نحو مماثل، [أوصى](#) معهد أبحاث الإعلام في الشرق الأوسط (ميمري) بإسقاط النظام في إيران من خلال الدعم الأميركي "للجماعات العرقية العلمانية التي تعارض نظام آية الله"، في حين [زعم](#) زفي يحزكلي، مراسل الشؤون العربية في قناة أي 24 نيوز، أن الضربة الإسرائيلية على إيران كانت بمثابة بداية لحملة أوسع نطاقاً تهدف إلى الإطاحة بالنظام في طهران. وقال يحزكلي: "لقد انتظر الشعب الإيراني أربعين عاماً للإطاحة بالنظام. وأعتقد أن هذا أسهل حتى من مهاجمة المنشآت النووية. ولا تنسوا أن الشعب الإيراني ليس كياناً واحداً؛ بل يتألف من مجموعات مختلفة عديدة، وبعضها سيكون سعيداً للغاية برؤية النظام يسقط."

الهدف الأساسي من هذه المقالة هو اقتراح مبادئ توجيهية لمناقشة قضية تغيير النظام في إيران. ولن تناقش هذه المقالة الوسائل والأساليب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية والاستخباراتية وغيرها من الوسائل والأساليب المتاحة لإسرائيل والمجتمع الدولي لتعزيز تغيير النظام في إيران. وبدلاً من ذلك، ستحدد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يتم تقييم هذه الوسائل والأساليب على أساسها كجزء من الحملة الشاملة التي تشنها إسرائيل ضد إيران.

### هل من الممكن والمستحب قلب نظام الحكم في إيران؟

هناك قضيتان رئيسيتان تكمنان وراء مناقشة تغيير النظام في إيران: فرص تغيير النظام من خلال التدخل الأجنبي الخارجي وما إذا كان البديل للنظام القائم أفضل من الوضع الحالي. في كتابه "[خسارة اللعبة الطويلة](#)": الوعد الكاذب بتغيير النظام في الشرق الأوسط"، [يناقش فيليب جوردون](#)، الدبلوماسي والباحث في العلاقات الدولية ومستشار الأمن القومي لنانبة الرئيس الأمريكي السابقة كامالا هاريس، بالتفصيل الفرص والمخاطر المترتبة على التدخل الأمريكي في تعزيز تغيير النظام في الشرق الأوسط. الحجة الأساسية لجوردون هي أنه على الرغم من أنه سيكون من الأفضل للولايات المتحدة أن يحكم العديد من البلدان في المنطقة قادة وأنظمة مختلفة، فإن السؤال ليس ما إذا كان ينبغي لها أن تسعى إلى مثل هذه التغييرات ولكن ما إذا كانت التدابير النشطة الرامية إلى تفويض أو الإطاحة بالأنظمة القائمة يمكن أن تعزز المصالح الأمريكية في المنطقة أو تضر بها. يخلص جوردون، الذي يدرس عشرات الحالات من التدخلات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط منذ الخمسينيات، إلى أن الولايات المتحدة فشلت في تحقيق النتائج المرجوة في الغالبية العظمى من الحالات التي روجت فيها لتغيير النظام. وبحسب جوردون، فإن التجربة التاريخية تثبت أن القوى المحلية وحدها قادرة على تحقيق تغيير فعال في النظام، في حين أن التدخل الأجنبي يميل عموماً إلى تحقيق نتائج غير مرغوب فيها.

[ويتناول](#) جوردون أيضاً الادعاء بأن سياسة الرئيس الأميركي السابق رونالد ريجان تجاه الاتحاد السوفييتي في ثمانينيات القرن العشرين أدت إلى انهياره، وبالتالي ينبغي أن تكون بمثابة نموذج للاستراتيجية المرغوبة تجاه إيران. ويزعم أنه في حين لعبت المواجهات الإيديولوجية والعقوبات والحشد العسكري من جانب الولايات المتحدة دوراً في احتواء الاتحاد السوفييتي وانهياره في نهاية المطاف، فإن تغيير النظام لم يكن قط هدفاً استراتيجياً أميركياً تجاه موسكو. فقد أدرك جميع القادة الأميركيين منذ الحرب العالمية الثانية الحاجة إلى

الاعتراف بوجود النظام السوفييتي واحتواء الاتحاد السوفييتي من خلال الحفاظ على قدرات عسكرية كبيرة، وإقامة تحالفات قوية في أوروبا وآسيا، وإظهار تفوق النظام الرأسمالي والديمقراطي، والانتظار بصبر حتى تترك القيادة السوفييتية أن نظامها كان فاشلاً ويحتاج إلى التغيير. وعلى هذا فإن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يكن نتيجة لسياسة أميركية تهدف إلى تغيير النظام.

وعلاوة على ذلك، في حين أدان الرئيس ريغان بشدة "الإمبراطورية الشريرة" السوفييتية وعارض سياسات الاسترضاء تجاه موسكو، فإن استراتيجيته عكست في الواقع الحاجة إلى إدارة الصراع مع الاتحاد السوفييتي في المستقبل المنظور. لم يسع إلى الإطاحة بالنظام السوفييتي بل وأظهر استعداداً للدخول في حوار معه على الرغم من القمع الداخلي في الاتحاد السوفييتي ونفوذه المتوسع في الخارج. كما سعى ريغان إلى تحسين العلاقات بدءاً من أوائل عام 1983، حتى قبل زعامة ميخائيل غورباتشوف، وظل نهجه تجاه موسكو دون تغيير حتى بعد إسقاط الاتحاد السوفييتي لطائرة ركاب كورية جنوبية في سبتمبر 1983. وتعزز حجج جوردون الباحثان سيمون مايلز وفرزان ثابت، اللذان بحسب الأطروحة القائلة بأن السياسة الأمريكية القائمة فقط على الضغط أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي. يزعمان أنه في حين زادت إدارة ريغان من الضغوط على الاتحاد السوفييتي، فقد أظهرت في الوقت نفسه استعداداً للدخول في حوار مع قادته وتخفيف التوترات بين البلدين. بالنسبة لريغان، كان ممارسة الضغوط مجرد عنصر واحد من سياسة شاملة تجمع بين التدابير الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

كما أظهر الباحث في العلاقات الدولية بنيامين دينيسون أن معظم محاولات الولايات المتحدة لإحداث تغيير ناجح للأنظمة في جميع أنحاء العالم منذ نهاية الحرب الباردة باءت بالفشل. ووفقاً للبيانات المنشورة في صحيفة واشنطن بوست، فإن 40 من أصل 66 عملية سرية بدأتها الولايات المتحدة بين عامي 1947 و1989 لتحقيق تغيير النظام باءت بالفشل، في حين أدت 26 عملية إلى إنشاء حكومة موالية أميركا. يزعم دينيسون أنه حتى في الحالات التي أدى فيها التدخل الأجنبي الأميركي إلى تغيير النظام، فقد أدى ذلك غالباً إلى حروب أهلية ومعارضة داخلية متزايدة للنظام الجديد الذي وصل إلى السلطة بسبب التدخل الأجنبي وعدم الاستقرار المستمر. يزعم دينيسون أن تغيير النظام لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه حل سريع وسهل للتحويل الكبير مع الحد الأدنى من الاستثمار في الموارد والجهد. على العكس من ذلك، غالباً ما تقشل الجهود الرامية إلى تغيير الأنظمة في تحقيق الأهداف المرجوة، خاصة عندما لا تكون مصحوبة بعملية طويلة الأجل كثيفة الموارد لبناء المؤسسات بعد الإطاحة بالنظام. وباستثناء حالات استثنائية، مثل ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإن عمليات تغيير الأنظمة الخارجية تؤدي عموماً إلى زيادة انعدام الأمن، وتقويض إمكانية تعزيز الديمقراطية، وأحياناً تؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة. وينبغي التأكيد على أن التجربة الأميركية في تغيير الأنظمة ليست بالضرورة قابلة للمقارنة بإسرائيل، التي لا تمتلك نفس القدرات والموارد التي تمتلكها الولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك، فإن إسرائيل نفسها لديها تجارب سلبية مع التدخلات الأجنبية لتغيير الأنظمة، بما في ذلك حرب لبنان الأولى والجهود الكبيرة للإطاحة بنظام حماس في قطاع غزة خلال العام الماضي.

وعلاوة على ذلك، فإن حتى الباحثين المتشككين في العمليات الخارجية الرامية إلى تعزيز تغيير النظام لا يزعمون أن هذه العمليات محكوم عليها بالفشل دائماً، بل إنها لا تؤدي إلى النتائج المرجوة. وهذا يثير سؤالاً آخر: ما إذا كان تغيير النظام في إيران مرغوباً بالنسبة لإسرائيل، نظراً لاحتمال أن يكون البديل أسوأ. بطبيعة الحال، نتائج التغيير السياسي غير متوقعة. وكانت هذه هي الحال في مصر، على سبيل المثال، عندما

استولى الإخوان المسلمون على السلطة بعد ثورة التحرير في عام 2011. وقد أخطأ رئيس الوزراء ننتيا هو نفسه في تقييماته عندما زعم في [خطاب](#) أمام الكونغرس الأمريكي في سبتمبر/أيلول 2002، كجزء من جهوده لإقناع الولايات المتحدة بالذهاب إلى الحرب في العراق، أنه إذا تم القضاء على صدام حسين ونظامه، فإن هذا من شأنه أن يخلف "انعكاسات إيجابية هائلة على المنطقة". ويمكن القول إن الحرس الثوري الإسلامي قد يستغل انهيار النظام الإيراني للسيطرة على مؤسسات البلاد وإقامة نظام عسكري. على أية حال فإن انهيار النظام لا يضمن إقامة نظام ديمقراطي، إذ ليس هناك ما يضمن أن القوى الديمقراطية (سواء داخل إيران أو بين المعارضة الإيرانية في المنفى) لديها القدرة والوسائل لإقامة نظام ديمقراطي.

ومع ذلك، من وجهة نظر إسرائيل، فإن النظام العسكري بقيادة الحرس الثوري الإيراني ليس بالضرورة أفضل من النظام الديني الحالي تحت قيادة علي خامنئي. بل إن الحكم العسكري للحرس الثوري الإيراني قد يكون أكثر استبداداً وعدوانية وتطرفاً من النظام الحالي. إن العديد من الأعضاء السابقين في الحرس الثوري الإيراني، وخاصة قدامى المحاربين في الحرب الإيرانية العراقية، الذين لم يتعرضوا تقريباً لأي تعليم أو نفوذ غربي، [يتماهون مع المعسكر المحافظ المتشدد في إيران](#). وفيما يتصل بالسياسة الخارجية، فإنهم غالباً ما يتبنون موقفاً متشديداً وقومياً ومتحدياً تجاه الغرب، استناداً إلى الاعتقاد بأن الغرب في حالة انحدار وأن إيران لا بد وأن تنتهج سياسة حازمة في السعي إلى النفوذ الإقليمي وحتى القوة الدولية. وقد يؤثر هذا الموقف على السياسة الخارجية الإيرانية بشأن قضايا رئيسية، بما في ذلك البرنامج النووي، وتطلعاتها الإقليمية، وموقفها تجاه الولايات المتحدة وحلفائها العرب وإسرائيل.

وعلى النقيض من ذلك، يمكن القول إن الحرس الثوري الإسلامي قد يكون أكثر التزاماً بمصالحه التنظيمية من الاعتبارات الإيديولوجية والمثل الثورية. وعلاوة على ذلك، فإن الحرس الثوري الإسلامي، الذي ليس متجانساً، قد يكون أكثر عرضة للصراعات الداخلية على السلطة من النظام الحالي، الذي يتمتع عمومًا بدرجة عالية نسبياً من التماسك الداخلي. [وتُظهر](#) الدراسات التي أجريت على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أميركا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين أن الأنظمة التي يقودها الجيش تميل إلى أن تكون أقل استقراراً من الأنظمة الاستبدادية الأخرى. وهي أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية لأن قادتها مدربون على تحقيق أهداف عسكرية وليس الحكم المدني، وهي عرضة للانقسامات بين الضباط، وخاصة في أوقات الأزمات. وكثيراً ما تدفعهم هذه النقاط الضعيفة إلى الموافقة على انتقال منظم للسلطة إلى مؤسسات ديمقراطية مدنية؛ أو بدلاً من ذلك، تعمل حوكمتهم غير الفعالة على تعزيز المعارضة الشعبية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث تغيير سياسي. على أية حال، حتى لو لم يكن من الممكن ضمان أن يكون النظام الإيراني المقبل أفضل من النظام الحالي، فإن هذا لا ينفي الحاجة إلى دراسة شاملة لتغيير النظام كحل ممكن - وربما حتى مفضل - نظراً للتهديدات المختلفة التي يشكلها النظام الإسلامي على إسرائيل والمنطقة والمجتمع الدولي.

### المبادئ التوجيهية لمناقشة تغيير النظام في إيران

إذا اتخذت إسرائيل قراراً استراتيجياً بالسعي إلى تغيير النظام في إيران - سواء من خلال الإجراءات العسكرية و/أو العلنية، أو من خلال الوسائل الناعمة و/أو السرية - فلا بد من تقييم الوسائل والأساليب التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف وفقاً لمعيارين رئيسيين. الأول هو ما إذا كانت هذه الوسائل قادرة على تحويل ميزان القوى بين النظام الإيراني ومعارضيه لصالح الأخير. والثاني هو ما إذا كانت التدابير المستخدمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة لإسرائيل في الحملة الشاملة والحيوية ضد إيران - في المقام الأول منع

أو تأخير البرنامج النووي الإيراني على الأقل، وإضعاف المحور الإقليمي المؤيد لإيران، وكبح جماح الحشد العسكري الإيراني - قدرة على تعزيز هدف تغيير النظام أو على العكس من ذلك تأخيره. وفي موازاة ذلك، لا بد من النظر فيما إذا كانت الوسائل المستخدمة لتعزيز هدف تغيير النظام من شأنها أن تعزز أو تمنع تحقيق الأهداف الشاملة الأخرى المتعلقة بإيران. ونظراً للتناقض بين تعزيز هدف تغيير النظام وتعزيز الأهداف الإسرائيلية الأخرى، فسوف تحتاج إسرائيل، في بعض الحالات، إلى تحديد الأولويات بينهما.

### تحول ميزان القوى بين النظام ومعارضيه

إن العمليات الاجتماعية المتجذرة والضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة تشكل تحدياً خطيراً للنظام الإيراني، مما قد يعرض مكانته وحتى استقراره للخطر في الأمد البعيد. ومع ذلك، فإن توازن القوى بين النظام وحركة الاحتجاج لا يزال لصالح النظام. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها، فإن النظام يحتفظ بالعديد من نقاط القوة الرئيسية التي تمكنه من الصمود في وجه هذه التحديات في الوقت الراهن.

أولاً، يستخدم النظام وسائل قمعية عنيفة فعالة. ثانياً، لا يزال يتمتع بدعم كبير من أجهزة الأمن وإنفاذ القانون، وفي المقام الأول الحرس الثوري الإسلامي، الذي يظل مخلصاً له ويعتمد عليه. وقد تحدث نقطة تحول إذا رفضت بعض قوات الأمن المشاركة في جهود القمع. بالإضافة إلى ذلك، في هذه المرحلة، تحافظ النخبة السياسية الحاكمة بنجاح على التماسك الداخلي على الرغم من الخلافات السياسية. وعلى عكس نخبة الشاه، التي كانت لها علاقات وثيقة مع الغرب وكان بإمكانها إيجاد ملجأ سياسي واقتصادي خارج إيران، فإن النخبة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية ليس لديها خيار سوى القتال للبقاء في السلطة. ثالثاً، لا يزال النظام يستفيد من الدعم النشط أو السلبي من مختلف الفئات الاجتماعية، بعضها موالٍ له أيديولوجياً، في حين يعتمد عليه البعض الآخر اقتصادياً.

وعلى النقيض من نقاط القوة التي يتمتع بها النظام، تعاني حركة الاحتجاج من عدة نقاط ضعف رئيسية. أولاً، لم تنجح بعد في حشد كتلة قوية من المتظاهرين. فحتى في ذروة الاحتجاجات في عامي 2022 و2023، شارك مئات الآلاف من الناس على الأكثر - مقارنة بالملايين الذين شاركوا في الثورة الإسلامية عام 1979. وعلاوة على ذلك، ظلت معظم الاحتجاجات محلية، دون قيادة على المستوى الوطني أو تنسيق كبير بين القطاعات المختلفة المشاركة في الحركة. وعلى الرغم من المشاركة العرضية لممثلي العمال، مثل العمال المتعاقدين في صناعة النفط وتجار البازار، فقد كافحت حركة الاحتجاج لتنسيق نقاطها المحورية المختلفة في جميع أنحاء البلاد وشل القطاعات الاقتصادية الحيوية، مثل صناعة النفط، كما كانت الحال أثناء الثورة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، لم يظهر بعد تحالف اجتماعي على مستوى البلاد، وهو شرط ضروري لدفع التغيير السياسي في إيران.

إن تغيير النظام في إيران لن يكون ممكناً إلا بتغيير ميزان القوى بين أولئك الذين يدعون إلى التغيير الثوري في الوضع السياسي الراهن وأولئك الذين يصرون على الحفاظ عليه بأي ثمن. وقد تؤدي هذه العملية إلى تآكل النظام تدريجياً حتى انهياره في نهاية المطاف، مع فقدان الدوائر المحيطة به الثقة في حيويته وقدرته على استخدام القمع بشكل فعال لضمان بقائه على مر الزمن. وقد يتحقق التحول في ميزان القوى من خلال تقويض تماسك مؤسسات النظام والنخبة الأمنية والعسكرية التي تدعمه، أو من خلال تعزيز حركة الاحتجاج من حيث الكم (زيادة عدد المتظاهرين) والنوع (إنشاء تحالف واسع بين القطاعات). وعلى هذا فإن أي مسار عمل يهدف إلى تعزيز تغيير النظام ينبغي تقييمه بشكل واقعي من حيث مدى تعزيزه أو إضعافه لأولئك الذين يسعون إلى التغيير وأولئك الذين يعارضونه.

ولتوضيح هذه المسألة، سوف نستعرض مثالين: دعم الأقليات العرقية واللغوية وتزويد معارضي النظام بالسلاح. ولا شك أن الأقليات العرقية في إيران تشكل تحدياً للجمهورية الإسلامية، وخاصة في ضوء مزاعمها بالتمييز المتعمد والتهميش من جانب الحكومة المركزية. وكانت قضية الأقليات العرقية في إيران حساسة لسنوات، وأحياناً كانت تغذي الاحتجاجات وحتى الصراعات العنيفة في المناطق التي تقطنها الأقليات. وتندلع الصراعات العنيفة بشكل متقطع في محافظات خوزستان وسيستان وبلوشستان وكرديستان بين السلطات الإيرانية والمنظمات الانفصالية السرية.

وعلى هذا فإن دعم هذه الأقليات قد يضعف النظام ويجبره على مواجهة عدم الاستقرار المتزايد في المناطق الطرفية التي يسكنها في الأساس مجموعات أقلية. ولكن على الرغم من الاختلافات العميقة بين المجموعات العرقية المختلفة، فقد ظلت إيران كياناً سياسياً وثقافياً متميزاً لقرون من الزمان - على النقيض من الدول القومية العربية في الشرق الأوسط، التي تشكلت حدودها إلى حد كبير على يد القوى الغربية بعد الحرب العالمية الأولى. فضلاً عن ذلك فإن التطور التاريخي للأقليات العرقية، وانتماءاتها الدينية (سُنّية أو شيعية)، ومستوى اندماجها في المجتمع الإيراني، كل هذا يقلل إلى حد كبير من التهديد الذي تشكله على التماسك الوطني في إيران. وعلى مر السنين، شغل أعضاء المجموعات العرقية مناصب رفيعة المستوى، بما في ذلك المرشد الأعلى خامنئي (الذي ينتمي إلى نصف أذربيجاني من جهة والده)، والرئيس بيزيشكيان (نصف أذربيجاني ونصف كردي)، ورئيس الوزراء السابق وزعيم المعارضة الإصلاحية مير حسين موسوي (أذربيجاني)، والأمين السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني (عربي). فضلاً عن ذلك، هناك بين عامة الناس في إيران - وخاصة بين أفراد الأغلبية الفارسية المهيمنة - خوف دائم من تقويض سلامة أراضي إيران واحتمالات تفتيتها. ونتيجة لهذا فإن أي محاولة خارجية لتشجيع [الانفصال العرقي](#) داخل إيران كثيراً ما يُنظر إليها باعتبارها محاولة ضارة، وقد تستغلها السلطات لحشد السكان حول العلم الوطني.

وعلى نحو مماثل، قد يؤدي إمداد معارضي النظام بالأسلحة إلى نتائج غير مرغوب فيها. ولا يزال بعض الإيرانيين يخشون أن يؤدي التغيير الثوري إلى فوضى سياسية. وقد تستغل العناصر المتطرفة في الحرس الثوري الإسلامي والنظام السياسي أو الجهات الفاعلة الأجنبية، وخاصة الولايات المتحدة، مثل هذا عدم الاستقرار لفرض نظام سياسي بديل على إيران لا يتماشى بالضرورة مع رغبات مواطنيها. وقد عززت تجربة الربيع العربي التصور بأن الاستقرار والتغيير التدريجي أفضل أحياناً من الاضطرابات السياسية التي لا يمكن التنبؤ بنتائجها. وكان الخوف من تصاعد العنف والفوضى واضحاً بشكل خاص خلال موجة الاحتجاجات في أواخر عام 2017 وأوائل عام 2018 عندما استنكر العديد من المواطنين الحوادث التي تنطوي على تدمير الممتلكات العامة واستخدام العنف. حتى أنه تم إطلاق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي في ذلك الوقت تحت شعار " [إيران ليست سوريا](#) " ، محذرة المتظاهرين من تصعيد الوضع إلى حد الحرب الأهلية.

ولكن سقوط النظام في سوريا أدى إلى إعادة تقييم هذا التصور. [فقد تناول](#) الصحافي الإيراني والناشط في مجال حقوق الإنسان مهدي محموديان المخاوف بين منتقدي النظام بشأن التغيير الثوري الذي قد يؤدي إلى الفوضى السياسية. وفي مقال رأي نُشر بعد انهيار نظام الأسد، زعم محموديان أن الأحداث في سوريا أثبتت أن المخاوف من تحول إيران إلى سوريا أخرى أو الانزلاق إلى حرب أهلية وتفتتت في حالة تغيير النظام مبالغ فيها. وزعم أن الحرب الأهلية المطولة في سوريا وتدهور البلاد إلى الفوضى نتجت عن التدخل الأجنبي ومعارضة الأسد المستمرة للإصلاحات الحيوية والانتقال المنظم للسلطة. وبالتالي، ليست هناك

حاجة للخوف من تغيير النظام في إيران أو تحولها إلى سوريا أخرى، لأن الخوف من انهيار النظام لا يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع.

ومع ذلك، يمكن الافتراض أن الجمهور الإيراني لا يزال لديه مخاوف بشأن زعزعة الاستقرار في البلاد مما يؤدي إلى الفوضى. إلى حد كبير، يكمن مفتاح التغيير السياسي في إيران في حشد "الأغلبية الصامتة" داخل إيران - أولئك الذين يشعرون بعدم الرضا عن سلوك السلطات ويتعاطفون مع مطالب الشباب بالتغيير ولكنهم في الوقت نفسه يرفضون دعوات الدوائر المتطرفة، وخاصة خارج إيران، للإطاحة بالنظام بالعنف. بعد احتجاجات عام 2022، زعم عالم الاجتماع والصفي الإيراني حميد رضا جلابيور أن محاولة تحويل الاحتجاجات من حركة مدنية إلى حركة لتغيير النظام، بتشجيع من وسائل الإعلام خارج إيران، قد فشلت لأن العديد من الإيرانيين رفضوا الانضمام إلى حركة ثورية عنيفة. وفقاً لجلابيور، فإن جزءاً كبيراً من الجمهور غير راضٍ عن البلاد ولكنه معادٍ للمعارضة المتطرفة، التي تتكون من منظمات ملكية أو إرهابية مقرها في الخارج.

وعلاوة على ذلك، فإن تكثيف التحديات الأمنية التي يواجهها النظام قد يؤدي إلى زيادة الجهود التي تبذلها السلطات الإيرانية لقمع المعارضة السياسية والمدنية في جانب الضغوط المتزايدة على إيران واتساع الفجوة بين السلطات وعامة الناس - وخاصة الجيل الأصغر سناً - في السنوات الأخيرة، كان هناك اتجاه نحو زيادة استبدال النظام، وخاصة منذ تولي المحافظين السيطرة على جميع مراكز القوة الرئيسية في إيران بعد انتخاب الرئيس السابق إبراهيم رئيسي في يونيو/حزيران 2021. وفي غياب الحلول للمشاكل الأساسية التي تواجه الجمهورية الإسلامية، كثف النظام قمعها السياسي والمدني كجزء من جهوده لتحديد التهديدات المحتملة لاستقراره. ورغم أن هذه التدابير قد تؤدي بمرور الوقت إلى تعميق الفجوة بين النظام ومواطنيه وتعزيز اتجاهات التطرف بين السكان، فإنها تساعد السلطات على الأقل في الأمد القريب على مواجهة التحديات الداخلية.

### تغيير النظام والحملة الشاملة ضد إيران

إن تقدم إيران إلى عتبة القدرة النووية العسكرية؛ واستحواذها على أنظمة أسلحة متطورة، بما في ذلك الصواريخ بعيدة المدى والطائرات بدون طيار؛ وترسيخ وجودها الإقليمي؛ ودعمها المستمر للمنظمات الإرهابية، وخاصة حزب الله في لبنان والمنظمات الإسلامية الفلسطينية - حتى بعد الضربة الخطيرة التي تلقاها هذان التنظيمان أثناء الحرب في العام الماضي - يشكل تهديداً استراتيجياً للأمن القومي الإسرائيلي. ولا يزال هذا التهديد يثير نقاشاً واسع النطاق حول الاستراتيجية الإسرائيلية المناسبة تجاه إيران. وتتطلب الحملة الإسرائيلية المستمرة ضد إيران فحص ما إذا كانت الأدوات المستخدمة في الحملة الشاملة ضد الجمهورية الإسلامية، وخاصة ضد البرنامج النووي، تتوافق مع هدف تغيير النظام في إيران.

وفي هذا السياق، سوف نستعرض ثلاثة أمثلة: العواقب المحتملة لشن ضربة عسكرية على إيران، وزيادة الضغوط الاقتصادية على إيران، وتفاقم حالة عدم الاستقرار داخل إيران. ويزعم البعض، بما في ذلك المنتقدون المتحمسون للنظام، أن الهجوم الإسرائيلي على إيران (سواء كان يستهدف المنشآت النووية وحدها أو إلى حد أكبر البنية الأساسية الوطنية الحيوية) من شأنه أن يدفع الجمهور الإيراني إلى الالتفاف حول العلم وتعزيز التماسك الداخلي للنظام. ولكن هذا الزعم قد يكون محل تساؤل، نظراً للتآكل المستمر لثقة الجمهور الإيراني في مؤسسات الدولة وشرعية النظام، الأمر الذي يثير الشكوك حول قدرته على حشد الدعم الشعبي، كما فعل إلى حد ما في الأزمات الوطنية السابقة، بما في ذلك التهديدات الخارجية. ولكن إذا كان التقييم

صحيحاً بأن ضربة إسرائيلية كبيرة على إيران من شأنها أن تحشد الجمهور حول النظام، فإن الأمر يستحق أن نفكر فيما إذا كان مثل هذا الإجراء - على الرغم من ضرورته المحتملة في ظل ظروف مستقبلية معينة - من شأنه أن يعزز من قوة النظام وبالتالي يضعف فرص سقوطه. وبوسعنا أن نفترض أن إسرائيل سوف تسعى إلى منع إيران إذا قررت السعي إلى تحقيق اختراق نووي، حتى ولو أدى ذلك إلى تأخير تغيير النظام، على الأقل في الأمد القريب. وعلى هذا فإن تحقيق هدف منع إيران من التحول إلى دولة نووية لا يتوافق بالضرورة مع الجهود الرامية إلى تشجيع تغيير النظام.

إن زيادة الضغوط الاقتصادية على إيران من خلال العقوبات تشكل مثلاً آخر على التناقض المحتمل بين تعزيز هدف تغيير النظام وهدف تثبيط البرنامج النووي. ومن الصعب المبالغة في أهمية العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران. فقد لعبت العقوبات دوراً رئيسياً في قرار إيران بالعودة إلى طاولة المفاوضات في عام 2012. ولكن هذا القرار تأثر أيضاً بموافقة إدارة أوباما على الاعتراف، للمرة الأولى، بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، فضلاً عن التقدم النووي الكبير الذي أحرزته إيران بحلول ذلك الوقت. وقد مكنتها هذا التقدم من تجميد بعض أنشطتها النووية مؤقتاً دون التخلي عن تطلعاتها النووية الاستراتيجية. ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل [العواقب الإشكالية](#) للعقوبات على إمكانية تغيير النظام في إيران، لأنها لعبت [دوراً](#) في توسيع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وعكس مسار عملية التحول الديمقراطي والتحرر السياسي والاقتصادي، وتعزيز القوى المحافظة والرجعية.

على سبيل المثال، كشفت [دراسة](#) نُشرت في يوليو 2024 من قبل اثنين من كبار خبراء الاقتصاد أن الطبقة المتوسطة الإيرانية انكمشت بنسبة 88٪ بين عامي 2012 و2019 بسبب تأثير العقوبات الغربية. إن التآكل المستمر للطبقة المتوسطة - التي تعتبر العمود الفقري للحركات من أجل التغيير السياسي والاجتماعي في إيران - له آثار سلبية على آفاق التغيير السياسي. لقد أجبرت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة المواطنين، بما في ذلك الطبقة المتوسطة، على التركيز على النضال اليومي من أجل البقاء ومنعتهم من الانخراط في النضال من أجل الحرية. [أشار الخبير الاقتصادي الإيراني موسى غاني نجاد إلى](#) غياب الطبقة المتوسطة الحضرية عن بعض موجات الاحتجاجات على مدى العقد الماضي وزعم أن الوضع الاقتصادي المحسن في التسعينيات سمح للطبقة المتوسطة بتقديم مطالب سياسية، في حين أن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة أجبرتهم على التركيز على تحسين وضعهم الاقتصادي بدلاً من ذلك.

كما تؤثر الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في إيران، والتي نجمت جزئياً عن تأثير العقوبات، سلباً على قدرة العمال الإيرانيين على الانضمام إلى الإضرابات المطولة أثناء موجات الاحتجاجات. خلال احتجاجات عام 2022، عزا [الباحثان](#) إسفنديار باتمانغليج وزيب كالب إجمام العديد من العمال عن الانضمام إلى حركة الاحتجاج وتنظيم إضرابات فعالة - كما فعل العمال أثناء الثورة الإسلامية - إلى محنتهم الاقتصادية. لا يستطيع معظم العمال تحمل تكاليف الإضراب وتأخير أجورهم أو المخاطرة بفقدان وظائفهم، بسبب افتقارهم إلى المدخرات الكبيرة، يعتمدون تماماً على رواتبهم في معيشتهم. وعلاوة على ذلك، أشار الباحثان إلى أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تحد من قدرة الإيرانيين المقيمين في الخارج على إرسال الأموال إلى أفراد أسرهم وأصدقائهم في إيران عن طريق التحويلات المصرفية، مما يوفر لهم مصدر دخل بديل - وإن كان مؤقتاً. قد يكون الحل الجزئي المحتمل لهذه القضية إنشاء صندوق إضراب ممول من الخارج من شأنه أن يدعم سبل عيش المضربين أثناء اندلاع الاحتجاجات والإضرابات.



وفي الوقت نفسه، ساهمت العقوبات الاقتصادية في زيادة المشاركة الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني. وفي حين أتاح رفع العقوبات بعد توقيع الاتفاق النووي في صيف عام 2015 الفرصة للشركات الأجنبية لدخول الاقتصاد الإيراني - وهو ما قد يهدد المصالح الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني ويعرض الجمهور الإيراني للتأثيرات الغربية - فإن إعادة تنصيبها بعد انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي أحبطت إلى حد كبير جهود الرئيس السابق روحاني للحد من المشاركة الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني. وقد عزز هذا الاتجاه الحرس الثوري الإيراني، الذي وسع نفوذه بشكل كبير في العقود الأخيرة، وسرع من عسكرة الدولة الإيرانية. ومن الواضح إذن أنه في حين قد تعمل العقوبات الاقتصادية في بعض الأحيان كتدبير فعال في الضغط على النظام لحمله على تقديم تنازلات بشأن القضية النووية، فإنها قد تمنع آفاق التغيير السياسي في إيران. ويعتمد هذا التغيير على قدرة الطبقة المتوسطة على التغلب على نقاط ضعفها وتشكيل تحالفات مع قوى اجتماعية أخرى، مثل الطبقة العاملة.

إن التناقض المحتمل الآخر بين منع إيران من التحول إلى قوة نووية وتعزيز تغيير النظام يتمثل في التأثير المحتمل لعدم الاستقرار في إيران على قرارات النظام فيما يتصل بمستقبل برنامج النووي. إن ضمان قدرة النظام على الصمود في وجه التهديدات الداخلية والخارجية يشكل أولوية قصوى بالنسبة للجمهورية الإسلامية وعاملاً مركزياً في تشكيل مفهومها الأمني. وقد أعلن المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي في مناسبات عديدة أن أعداء إيران - وفي مقدمتهم الولايات المتحدة - يسعون إلى الإطاحة بالنظام من خلال دعم معارضي المحليين وخصومه الإقليميين وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية. ويؤثر هذا التصور للتهديد إلى حد كبير على استراتيجية إيران الأمنية، التي تهدف إلى منع التهديدات الكبيرة التي تتعرض لها حدودها وسلامه أراضيها وسيادتها وأمنها الوطني. وكجزء من هذه العقيدة، ينظر خامنئي إلى القدرة العسكرية النووية باعتبارها "بوليصة تأمين" حاسمة لبقاء النظام. في الماضي، استشهد خامنئي بموافقة الزعيم الليبي معمر القذافي على تفكيك البرنامج النووي لبلاده في عام 2003 - وهو ما لم يمنع في نهاية المطاف الإطاحة به بمساعدة غربية - كدليل على رفض إيران المبرر الخضوع للمطالب الغربية. وعلى هذا فيمكننا أن نزعّم أن انعدام الأمن المتزايد داخل النظام الإيراني - وخاصة في مواجهة الاحتجاجات الواسعة النطاق، ناهيك عن التدخل الأجنبي - من شأنه أن يعمل على تضخيم الأصوات المتزايدة في إيران التي تدعو إلى إعادة تقييم استراتيجيتها النووية. وقد يؤدي هذا إلى التخلي عن وضع العتبة النووية لصالح الانطلاقة النووية الكاملة، وهو ما من شأنه أن يوفر لإيران الضمانة النهائية لبقاء النظام.

## خاتمة

على مر السنين، تنبأت تقييمات مختلفة في إسرائيل والغرب بانهيار النظام الإيراني الوشيك. وقد انتشرت مثل هذه التوقعات في السنوات الأخيرة وسط تزايد الضغوط على الجمهورية الإسلامية وظهور المزيد من الاضطرابات العامة بشكل متكرر. كما أعلنت جماعات المعارضة المنفية عن زوال النظام الإيراني الوشيك. إن الإطاحة بالنظام الإسلامي هدف مرغوب فيه ليس فقط بالنسبة لدولة إسرائيل والمنطقة والغرب، ولكن الأهم من ذلك بالنسبة لمواطني إيران. ومع ذلك، فإن هذا يعتمد إلى حد كبير على عوامل خارجة عن سيطرة إسرائيل وعلى محفز محتمل لا يزال غير مؤكد من حيث التوقيت والاحتمال.

إن التحديات الداخلية المتنامية التي تواجه النظام الإيراني قد تقدم فرصاً جديدة للغرب، بما في ذلك إسرائيل، لتعزيز التغيير السياسي في إيران. ففي عام 2009، امتنعت إدارة أوباما عن تقديم الدعم العملي للاحتجاجات، ويرجع هذا جزئياً إلى الخوف من وصم المعارضة الإصلاحية بأنها متعاونة مع الولايات المتحدة. ولكن من

المشكوك فيه ما إذا كان مثل هذا التدخل الأميركي قد يؤدي إلى نتائج مختلفة، نظراً لأن حركة الاحتجاج وزعمائها في ذلك الوقت لم يستهدفوا ثورة سياسية كاملة النطاق. وهذا يتناقض مع موجات الاحتجاجات الأخيرة، التي سعت إلى حد كبير إلى تفويض النظام السياسي القائم. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كان التدخل الغربي النشط في الوقت الحاضر قادراً على تحويل ميزان القوى لصالح معارضة النظام. ويبدو أن احتمالات التغيير السياسي الشامل في إيران تعتمد بشكل أساسي على التطورات داخل إيران نفسها، والتي لا يتمتع الغرب إلا بقدر محدود من النفوذ عليها. وفي أقصى تقدير، يستطيع الغرب أن يواصل جهوده لتعزيز المبادرات التي توفر للمواطنين الإيرانيين حرية الاتصال والوصول إلى المعلومات، والتعبير علناً عن التضامن مع المتظاهرين لتعزيز معنوياتهم، والاستعداد بطرق مختلفة لليوم الذي يخرج فيه الملايين من المواطنين الإيرانيين إلى الشوارع ويطلبون كل المساعدة الممكنة.

ومن المهم التأكيد على أن هذا لا يعني تبني موقف سلبي أو دفاعي يركز فقط على ردع إيران مع تجنب التدابير الاستباقية لتقويض استقرار النظام الإيراني بمرور الوقت. ويتعين على إسرائيل أن تصوغ استراتيجية محدثة تجاه إيران تعكس الواقع الإقليمي المتغير مع الاستفادة من الفرص الجديدة التي ظهرت في الأشهر الأخيرة. وقد تشمل هذه الاستراتيجية سلسلة من التدابير السرية والعلنية لتأخير وتقويض ومواجهة قدرة إيران على تشكيل تهديدات متعددة للأمن القومي الإسرائيلي. ومع ذلك، من الأفضل لإسرائيل أن تقيم بشكل نقدي مسارات العمل المتاحة لها وتبني تلك التي تتمتع باحتمالات أعلى للنجاح وأقل مخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على إسرائيل أن تعطي الأولوية لأهدافها في إطار حملتها الشاملة ضد إيران لضمان أن تخدم التدابير التي تستخدمها أهدافها النهائية، حتى لو كانت أقل طموحاً من هدف الإطاحة بالنظام. وفي كل الأحوال، يتعين على إسرائيل أن تمتنع عن تعليق الآمال الكاذبة على تغيير النظام في إيران. وحتى لو لم تنجح إسرائيل حتى الآن في التعامل بشكل مرضٍ مع بعض التهديدات التي تشكلها إيران - وأهمها عملية التسلح النووي المستمرة والمتسارعة - فإن تغيير النظام لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره الحل النهائي لهذه التهديدات.